الـبـحـث الـسـادـس

المشكلات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية
في ضوء النظام السعودي
”دراسة تحليلية“

إعداد

محمد بن علي المقحم

طالب دكتوراه كلية الأنظمة والاقتصاد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص: يعدُّ تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية من المراحل المهمة التي يمر فيها تنفيذ العقد؛ وتتناول هذه الدراسة المشكلات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية في ضوء النظام السعودي، وذلك من خلال اتباع منهجاً علمياً تحليلياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن جود وسائل الأمان الفنية توفير الثقة بين أطراف التعامل ويضمن فعاليتها الأكيدة كوسيلة من وسائل الدفع التي تيسر التجارة الإلكترونية، أن المسؤولية القائمة على الخطأ العقدي لا تصلح كأساس نظامي لمساءلة الوسيط الإلكتروني عن خطأه بصفته وكياً، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها؛ ضرورة أن يعالج المنظم السعودي في نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية الأحكام المتعلقة بالوفاء الإلكتروني، والنص في النظام على أنواع وطرق الوفاء الإلكتروني، وأن يتناول المنظم السعودي المسؤوليات الناشئة عن عدم الوفاء في نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: عقود التجارة الإلكترونية، الوسيط الإلكتروني، الوكيل، الالتزامات.

Abstract: The fulfillment of obligations arising from e-commerce contracts is a crucial stage in the execution of the contract. This study addresses the problems related to the fulfillment of obligations arising from e-commerce contracts in light of the Saudi system, using a scientific analytical approach. The study found that the quality of technical security measures provides confidence between the parties and ensures its effectiveness as a means of payment that facilitates e-commerce, and that liability based on contractual error is not suitable as a regulatory basis for holding the electronic intermediary accountable for his error as an agent. The study also recommended a number of recommendations, the most important of which are: the necessity for the Saudi regulator to address the provisions related to electronic fulfillment in the electronic transactions system and the e-commerce system, and to stipulate in the system the types and methods of electronic fulfillment, and for the Saudi regulator to address the responsibilities arising from non-fulfillment in the electronic transactions system and the e-commerce system.

Keywords: e-commerce contracts, electronic intermediary, agent, obligations.

المقدمة:

في العصر الرقمي الراهن أصبحت التجارة الإلكترونية رافعة رئيسة للنمو الاقتصادي وتوسيع أسواق الأعمال على المستويين المحلي والدولي، فبينما توفر المنصات الرقمية سهولة الوصول إلى المنتجات والخدمات وتبسيط إجراءات الشراء، تقتزن هذه المزايا بسلسلة معقدة من الالتزامات القانونية والتعاقدية التي تنتج عنها عقود التجارة الإلكترونية، وتنوع هذه الالتزامات بين بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، والتسليم، ومطابقة المواصفات، وخدمات ما بعد البيع، وتوثيق المعاملات، وحماية البيانات، وحقوق المستهلك، إضافة إلى قواعد التزامات الدفع والضمانات والتزوير والاحتيال.

وتكمن الأهمية الكبرى للدراسة في أن الكفاءة والشفافية والثقة في بيئة التجارة الإلكترونية تعتمد بشكل جذري على تفسير وتنفيذ هذه الالتزامات بطريقة تضمن حقوق جميع الأطراف: المستهلكون، والبائعون، والمنصات الوسيطة، والجهات التنظيمية. الالتزامات في هذا المجال ليست مجرد نصوص عقدية معيارية؛ بل هي إطارات عملية تتعلق بتوقيت الأداء، وجودة السلعة أو الخدمة، قابلية التحقق من الهوية والصفقات، وسبل التظلم والتعويض عند الإخلال. وفي ضوء التطور التكنولوجي المستمر وتزايد نماذج الأعمال الرقمية (التجارة عبر التطبيقات، السوق المفتوح، الاشتراكات، والسلع الرقمية)، تبرز مسائل جديدة تتعلق بطرق إثبات الالتزامات، وتحديد المسؤولية في حال وجود تعارض بين الأطراف، وتوجيه الجهة القضائية أو التنظيمية في تطبيق القوانين الوطنية والدولية المتداخلة.

أما المشكلة الأساسية التي ستركز عليها هذه الدراسة فهي التعقّد الناتج عن وجود بيئة غير متماثلة معلوماتياً بين الأطراف، وقواعد تنظيمية متفاوتة عبر الدول، إضافة إلى الإطار التعاقدية الذي قد لا يعكس دائماً الواقع الرقمي المتسارع. في كثير من الحالات تنهار النصوص التقليدية للعقود حين تواجهها مواقف مثل التأخير في التسليم، أو عدم مطابقة المواصفات، أو الإخلال بالخصوصية وحماية البيانات، أو نزاعات حول استرداد المبالغ والضمانات. كما أن التزامات المنصات الوسيطة تتقاطع مع مسؤوليات البائع والمستهلك في مسائل مثل إثبات الهوية، والتحقق من صحة العروض، ومراقبة المحتوى، وتطبيق سياسات الإرجاع والاسترداد عبر حدود جغرافية مختلفة. كل ذلك يجعل التنفيذ الفعّال للالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية مسألة عملية معقدة تتطلب فهماً دقيقاً للإطار القانوني، والآليات القضائية، والآليات التقنية التي تدعم الإثبات والتنفيذ.

مطلب تمهيدي:

يعدُّ تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية من المراحل المهمة التي يمر فيها تنفيذ العقد؛ إذ تعدُّ من أهم المراحل بعد الانتهاء من عملية التعاقد؛ وذلك أن هذه المرحلة تعطي تصوراً واضحاً لجميع الأطراف بعد الدخول في تنفيذ العقد وما يترتب من آثاراً على أطراف العقد.

فالعقد الإلكتروني يرتب كغيره من العقود الأخرى التزامات على عاتق كل متعاقد في مواجهة المتعاقد الآخر. وتثير هذه الالتزامات مسألتين، الأولى تتعلق بالمشكلات المتعلقة بالوفاء الإلكتروني بالالتزامات، وتلك المتعلقة بالمسؤولية الناشئة عن خطأ الوسيط الإلكتروني في تنفيذ الالتزامات.

ومن خلال هذه الدراسة سأبين تلك المشكلات، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالوفاء الإلكتروني بالالتزامات.

المبحث الثاني: المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالمسؤولية الناشئة عن خطأ الوسيط الإلكتروني في تنفيذ الالتزامات.

المبحث الثالث: الحلول المتعلقة بمشكلات تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالوفاء الإلكتروني بالالتزامات

إن البحث في المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالوفاء الإلكتروني لها أهميتها؛ وذلك أنّ التعاقد عبر الوسيط الإلكتروني تبرز معه العديد من المشكلات ذات الصلة بمسألة الوفاء، تحتاج إلى بحث ومعالجة.

وأبرز هذه المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالوفاء الإلكتروني، هي ما يلي:

أولاً: أن المنظم لم يتناول في نظام التعاملات الإلكترونية، وكذلك في نظام التجارة الإلكترونية أية أحكام تتعلق بمسألة الوفاء الإلكتروني، وإنما تركها لاتفاق الأطراف.

ثانياً: هناك مشكلة نظامية وعملية تتعلق بطبيعة الوفاء الإلكتروني؛ إذ يترتب عن التزام المنتج أو المورد بتسليم السلعة أو بتقديم الخدمة، التزام المشتري أو الزبون بأداء ثمن مقابل السلعة أو مقابل الخدمة، وتكون وسائل الدفع التي يعتمد عليها هذا الأخير سائلة كالنقود الورقية أو المعدنية أو التي تحل محلها من وسائل أخرى كالشيكات، غير أن الطابع المادي لهذه الوسائل لا يصلح لتسهيل التعامل الذي يتم في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تتم عبر الوسيط الإلكتروني، ومن هنا ظهرت المشكلة، وكان لابد من البحث من وسيلة سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، ومن هنا ظهر ما يسمى بأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني.⁽¹⁾

(1) الحماية المدنية لرضا المستهلك في التعاقد الإلكتروني - دراسة في قانون التجارة الإلكترونية الجزائري، عدو حسين، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانه بغيليزان، المجلد: (7)، العدد: (1)، 2018م، ص: (102).

ثالثًا: يتميز الوفاء الإلكتروني بعدة خصائص من حيث طبيعته، ومن حيث الجهة التي تقوم على خدمة الوفاء الإلكتروني، ومن حيث وسائل الأمان الفنية، وهذه بدورها تثير عدة مشكلات:

1. من حيث طبيعة الوفاء الإلكتروني:

يتميز الوفاء الإلكتروني بأنه من بين وسائل الوفاء التي تتم عن بعد، ويكون ذلك بإعطاء أمر الدفع عبر الوسيط الإلكتروني وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد، وبهذه الصفة يعتبر الوفاء الإلكتروني وسيلة فعالة لتنفيذ الالتزام بالوفاء في العقود الالكترونية التي تقتضي تباعد أطراف العقد، والمشكلة هنا تتعلق بمدى ثقة الأطراف ببعضهم في ظل غياب التقائهم المادي في مجلس عقد واحد.⁽²⁾

2. من حيث الجهة التي تقوم على خدمة الدفع الإلكتروني:

إن وجود نظام وفاء الكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر الوسيط الإلكتروني يستلزم توافر شروط نظامية وفنية تتمثل فيما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة تقرر وتنظم أحكام الوفاء الإلكتروني.
- توفير نظام مصرفي لإتمام عمليات الدفع وتسهيلها، ويتوقف ذلك على توفير الأجهزة التي تقوم بإدارة مثل هذه العمليات.
- توفير الإمكانيات الفنية والتقنية لتسهيل هذه العمليات.⁽³⁾

⁽²⁾ التعاقد الإلكتروني وإشكالاته، فاروق محمد أحمد الأباصيري، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مصر، العدد الثالث، 2018م، ص: (100).

⁽³⁾ الوفاء الإلكتروني، محمد أبو الهيجاء، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2013م، ص: (54).

وهذه الشروط النظامية والفنية لم يتطرق إليها المنظم السعودي، رغم أهميتها العملية؛ وإن عدم النص عليها يشكل مشكلة نظامية وعملية في الوقت ذاته؛ إذ بتوافر هذه الشروط يصبح بإمكان المتعاقد أن يوفي بالتزاماته عن بعد من دون اللجوء إلى الوسائل المادية، وقد كانت أنظمة الوفاء الإلكتروني في بدايتها تعتمد على اتصال المتعاقد بحسابه لدى البنك، عن طريق موقعه على شبكة الإنترنت إذ يمكنه الدخول إليه وإجراء ما يتيح له الخدمة، إلا أن هذا النمط تطور مع شيوع التقنيات الحديثة للوفاء؛ إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الإنترنت، عن طريق فكرة الخدمة المالية عن بعد أو ما يسمى بالبنوك الإلكترونية⁽⁴⁾ التي تعرف بأنها: "تلك الأنظمة التي تتيح للزبون الوصول إلى حسابه و أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة المعلومات تربط بها جهات الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى"⁽⁵⁾، فالبنوك الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل هي مواقع مالية تجارية شاملة لها وجود على الخط والشبكة، و يلاحظ أن الشبكة التي يتم من خلالها الوفاء الإلكتروني يمكن أن يكون الاتصال بها مقتصرًا على أطراف العقد، وهنا يفترض تواجد معاملات وعلاقات تجارية ومالية سلفًا بين الأطراف، غير أن هذه الطريقة تستلزم عدم قصر إدارة الوفاء الإلكتروني عن طريق البنك، بل كذلك عن طريق المؤسسات الخاصة الأخرى التي يتم إنشائها لهذا الغرض أو من خلال شبكة عامة حيث يتم التعامل بين أشخاص لا تربطهم رابطة من قبل، وتتم هذه الشبكة سواء كانت الجهة التي تقوم بإدارة الدفع الإلكتروني خاصة أو عامة.⁽⁶⁾

3. من حيث وسائل الأمان الفنية:

بما أن الوفاء الإلكتروني يتم من خلال فضاء معلوماتي مفتوح، فإن فرصة سرقة رقم البطاقة أثناء الوفاء الإلكتروني تكون قائمة، وهذا الخطر يشكل مشكلة نظامية وعملية، وهو خطر متواجد عند الوفاء الإلكتروني بغير الوسيط الإلكتروني وأكثر حدوثًا على شبكة الانترنت باعتبارها فضاء مفتوحًا لكل الأشخاص من كل البلدان، ويكون ذلك باختراق البيانات المتواجدة في الشبكة واستخدامها إضرارًا بصاحب البطاقة، ومن أجل تفادي هذا الخطر، فإن الوفاء الإلكتروني يكون مصحوبًا بوسائل أمان فنية من شأنها أن تحدد المدين الذي يقوم بالدفع والدائن الذي يستفيد منه، فيتم بطريقة مشفرة باستعمال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على شبكة الويب، كما يتم عمل أرشيف للمبالغ التي يتم السحب عليها، مما يسهل الرجوع إليه، ولتفادي تداول البيانات على الشبكة تم ابتكار نظام للوفاء يقوم على فكرة الأجهزة الوسيطة بإدارة عمليات الدفع لحساب المتعاقدين، وذلك بتسوية الديون

(4) لمزيد من التفصيل، انظر: أنظمة الدفع والسداد الإلكتروني، يونس عرب، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مصر،

العدد الثالث، 2016م، ص: (10).

(5) الوفاء الإلكتروني، محمد أبو الهيجاء، ص: (62).

(6) التعاقد الإلكتروني وإشكالاته، فاروق محمد أحمد الأباصيري، ص: (110).

والحقوق الناشئة عن التصرفات المختلفة التي تبرم بينهما.⁽⁷⁾

وهذا من شأنه توفير الثقة بين أطراف التعامل ويضمن فعاليتها الأكيدة كوسيلة من وسائل الدفع التي تيسر التجارة الإلكترونية.

رابعاً: مشكلات تتعلق بأنواع الوفاء الإلكتروني:

يمكن للمتعاقد من خلال الوسيط الإلكتروني أن يقوم بالوفاء بمقابل ما قد تلقاه من المورد مستخدماً إما الطرق التقليدية للوفاء في العقود التي تتم بين غائبين، أو طرق الوفاء المباشرة، وذلك من خلال شبكة اتصال لاسلكية متحدة عبر الكمبيوتر، وهذا ما يعرف بالوفاء الإلكتروني، ولهذا الأخير عدة طرق ومشكلات نظامية وعملية، أهمها:

1. الدفع عن طريق التحويل الإلكتروني:

هذه الطريقة تتم بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن، دون اللجوء إلى استعمال بطاقات الدفع، فالعملية تتم بطريقة مباشرة عبر الشبكة الإلكترونية، حيث إن أمر الدفع تملكه الجهة التي تقوم على إدارة عملية الوفاء الإلكتروني، ومن أمانتها استعمال الوسائط الإلكترونية المصرفية، التي يستطيع بموجبها الزبون أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال إلى رصيد البائع مقابل الخدمة أو السلعة التي اشتراها عبر الإنترنت، حيث يتم الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف (الهاتف المصرفي)⁽⁸⁾. وهذا يثير مشكلة مدى نظامية الوفاء عند النزاع في ظل عدم النص عليها في النظام، كما تثير مشكلة عملية في الأمان والموثوقية لدى الأطراف.

2. الدفع بالبطاقات المصرفية:

تعرف البطاقة المصرفية بأنها: (بطاقات بلاستيكية ممغنطة تصدرها البنوك لصالح زبائنها بدلا من حمل النقود، ويستطيع حاملها أن يحصل على ما يحتاجه من سلع وخدمات فوراً دون أن يضطر إلى الوفاء بثمنها نقداً أو بشيكات)⁽⁹⁾، فبإمكان المشتري إرسال رقم

(7) الوفاء الإلكتروني بطريق البنوك الإلكترونية، مُجد الشامات، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 2009م،

ص: (132).

(8) البنوك الخلوية، التجارة الخلوية، المعطيات الخلوية، ثورة جديدة تنبئ بانطلاق عصر ما بعد المعلومات، يونس عرب،

منشورات نقابة المحامين الأردنيين، 2018م، ص: (8).

(9) التعاقد الإلكتروني في القانون المصري، مُجد أمين الرومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014م، ص: (240).

البطاقة البنكية عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات المتعلقة بحسابه البنكي مما يمكن المورد من اقتطاع الثمن من حساب العميل.

غير أن هذه الوسائل تثير مشكلات تتمثل في تسليم رقم البطاقة على الشبكة دون تشفير أو اتخاذ الاحتياطات التي تضمن سرية، وأهم هذه البطاقات ما يلي:

أ- بطاقات الوفاء.

تحول هذه البطاقة لحاملها سداد مقابل مشترياته من سلع وخدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حسابه إلى حساب التاجر، ولا تعد هذه البطاقات ائتمانية إنما تحمل تعهدا من البنك مصدر البطاقة بتسوية الدين بين حامل البطاقة والتاجر، وإن كان هناك رصيد دائن لحامل البطاقة، ويتم ذلك بطريقتين، إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، ففي الطريقة غير المباشرة يقدم الزبون بطاقته التي تحتوي على بياناته وبيانات البنك المصدر لها إلى التاجر الذي يدون بيانات مفصلة عن المشتري وبطاقته، ويوقع الأخير على فاتورة من عدة نسخ ترسل نسخة منها إلى البنك الخاص بالزبون أو الجهة المصدرة للبطاقة لسداد قيمة المشتريات، ثم الرجوع على حامل البطاقة بعد ذلك.

أما الطريقة المباشرة فتتم بقيام الزبون بتسليم بطاقته إلى مورد السلعة أو الخدمة الذي يمررها على جهاز للتأكد من وجود رصيد كاف لهذا الزبون في البنك الخاص به، ولا يتم ذلك إلا بعد إدخال رقمه السري في الجهاز، فإن قام الزبون بهذه العملية فيكون قد فوض البنك تحويل المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر عن طريق عمليات حسابية بين بنك كل منهما، وتعد هذه البطاقات ضمانا وافية للتجار للحصول على مستحقاتهم سواء عن طريق الدفع المباشر أو المؤجل⁽¹⁰⁾.

(10) العقود الإلكترونية، عبد الفتاح بيومي حجازي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2015م، ص: (312).

ب- بطاقة الائتمان.

تُحول هذه البطاقة لحاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني من مصدر هذه البطاقة لحاملها، حيث يقدمها للتاجر ويحصل بموجبها على السلع والخدمات، وتسدد قيمتها من الجهة مصدرة البطاقة، ويجب على حاملها سداد القيمة للجهة المصدرة خلال الأجل المتفق عليه، وبذلك تمنح حاملها أجلا حقيقيا وهو ذلك الأجل الذي اتفق على السداد خلاله مع الجهة مصدرة البطاقة، والجهات المصدرة لهذه البطاقة تحصل على الفوائد مقابل توفير اعتماد لحاملها، ولذلك هذه البطاقات أداة ائتمان حقيقية، فضلا عن كونها أداة للوفاء.⁽¹¹⁾

غير أن هذه البطاقة تثير مشكلة نظامية وعملية تتعلق بأن البنك لا يمنح هذه البطاقة إلا بعد التأكد من ملاءة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية كافية.

ت- بطاقات الشيكات.

تصدر البنوك هذا النوع من البطاقات لزبائنهن من حاملي الشيكات، ويضمن البنك بمقتضى هذه البطاقات الوفاء في حدود معينة بقيمة الشيك الذي يصدره حاملها، وعليه يتعين على حامل البطاقة عند سحب الشيك لأحد التجار من إبراز البطاقة وتدوين رقمها على ظهر الشيك.⁽¹²⁾

وهذه البطاقة تثير مشكلة عملية تتعلق بكيفية التحقق من طبيعة والبيانات المدونة على البطاقة مع البيانات المدونة على الشيك.

3. الدفع بالنقود الالكترونية:

تسمى أيضًا بالنقود الرقمية، وتعرف بأنها: (سلسلة الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو البنوك الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على الهار درايف ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم عن طريقه)⁽¹³⁾، ولقد تم ابتكار هذه الطريقة في الوفاء نتيجة للعيوب التي ظهرت على طريقة الدفع بواسطة البطاقات المصرفية، وترتكز هذه التقنية على تجميع وحدات قيمة في أداة مستقلة عن الحسابات المصرفية، وتمثل في فكري حافظة النقود الالكترونية وحافظة النقود الافتراضية، إذ يتم شحنهما مسبقًا بوحدات لها قيمة مالية عن طريق البنك، ويتم تسجيل هذا الرصيد

(11) العقود الإلكترونية، عبد الفتاح بيومي حجازي، ص: (313).

(12) التعاقد الإلكتروني، فاروق الأباصيري، ص: (298).

(13) النقود الإلكترونية، مُجَّد أبو الهيجاء، ص: (34).

المالي في بطاقة خاصة في حالة حافظة النقود الإلكترونية أو على القرص الصلب لجهاز الحاسوب الخاص بمستعمل الشبكة في حالة النقود الافتراضية، وبهذه الطريقة يستطيع الزبون أن يشتري أية سلعة أو خدمة على شبكة الإنترنت عن طريق إصدار أمر إلى الكمبيوتر الخاص به بدفع قيمة مشترياته بالنقود الإلكترونية المسجلة على القرص الصلب للكمبيوتر الخاص به، وذلك دون أن يعلم البائع أو البنك شخصية الزبون، وبمجرد إصدار الأمر للكمبيوتر بدفع ثمن المشتريات بالنقود الإلكترونية للبائع يتم نقل العملات الإلكترونية من خلال البنك المصدر لها ويقوم بتحميلها على الكمبيوتر الخاص بالبائع، ويستطيع البائع بعد ذلك أن يحول النقود الإلكترونية التي أضيفت إلى حسابه إلى نقود حقيقية عن طريق البنك.⁽¹⁴⁾

ورغم ما تقدمه فكرة النقود الإلكترونية أو الافتراضية من تيسير للتجارة عبر الوسيط الإلكتروني، فإن هذه التقنية لا تخلو من المشكلات النظامية والعملية، فمن ناحية، فإن حائز هذه النقود الإلكترونية ليس في مأمن من حادث فني يترتب عليه مسح ذاكرة جهازه، وهنا سوف يفقد كل نقوده التي بحافظة النقود الإلكترونية دون رجعة، ومن ناحية أخرى فإنه في حالة إفلاس من أصدر هذه النقود الإلكترونية، فإن العميل يتعرض لخطر عدم استرداد قيمة الوحدات التي لم يستعملها بعد، كما يتعرض التاجر لخطر عدم استيفاء الوحدات التي حولها له العميل.

(14) النقود الإلكترونية، مُجَّد أبو الهيجاء ، ص: (60).

المبحث الثاني: المشكلات النظامية والعملية المتعلقة بالمسؤولية الناشئة عن خطأ الوسيط الإلكتروني في تنفيذ الالتزامات

رغم أن المنظم تناول تعريف الوسيط في المادة الأولى من نظام التعاملات الإلكترونية بأنه: (شخص يتسلم تعاملًا إلكترونيًا من المنشئ ويسلمه إلى شخص آخر، أو يقوم بغير ذلك من الخدمات المتعلقة بذلك التعامل)، إلا أنه لم يتناول الأحكام النظامية المتعلقة بمسؤوليته المدنية الناشئة عن خطأه في تنفيذ الالتزامات.

ومن هنا تظهر المشكلات النظامية والعملية بشأن المسؤولية المدنية الناشئة عن خطأ الوسيط الإلكتروني في تنفيذ الالتزامات، وأهم أبرز مشكلتين هما:

أولاً: أن المنظم السعودي لم يبين في النظام الطبيعة النظامية للوسيط الإلكتروني في علاقته بأطراف التعاقد، فهل هو وكيل إلكتروني عن الأطراف، أم أنه وكيل ذكي، وهل له شخصية نظامية، أم أنه مجرد أداة اتصال.⁽¹⁵⁾

وهذا يثير مشكلة نظامية وعملية في مسألة الأساس النظامي لمسألة الوسيط الإلكتروني، وحدود مسؤوليته عن الخطأ في تنفيذ الالتزامات.

(15) انظر: استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية - دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته، أحمد قاسم فرح، مجلة المفكر، المجلد الثالث عشر العدد (2)، يناير (2018م)، ص: (57-58)؛ والإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين - دولتا الكويت والإمارات أمودجًا - دراسة تحليلية، أحمد مصطفى الدبوسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة: (8) ملحق خاص، العدد: (8)، ربيع الثاني/جمادى الأولى 1442هـ - ديسمبر 2020م، ص: (101)؛ والإطار القانوني للوكيل الإلكتروني في المعاملات التجارية وفق النظام السعودي، عبدالرحمن بن خالد العبدالكريم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، المجلد الأول، سبتمبر 2021م، السنة الرابعة، ص: (210)، وتقنية الوكيل الإلكتروني في مجال إبرام العقود الإلكترونية، قويعي بلحول، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد: (11)، جوان 2016م، ص: (124)؛ ودور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، شريف غنام، دار الجامعة الجديدة، 2012م، ص: (410)، والوسيط الإلكتروني بين الشخصية الاعتبارية ومجرد اعتباره أداة اتصال، خضير عباس مشعان، مجلة الجامعة العراقية، العدد (50/ج1)، ص: (198)، والوكيل الإلكتروني آلية حديثة للتعبير عن الإرادة، قلواز فاطمة الزهراء، ورباحي أحمد، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، المجلد: (6)، العدد: (1)، جوان-2020م، ص: (219)؛ والوكيل الإلكتروني في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الجزائرية والفلسطينية، لخضر راجحي، وميرفت مُجّد حبايية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: (4)، العدد: (1)، ص: (190)؛ والوكيل الإلكتروني مفهومه وطبيعته القانونية، آلاء يعقوب النعيمي، ورقة علمية في مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية - الحكومة الإلكترونية)، ص: (428)؛ والوكيل الذكي من منظور قانوني تطور تقني محض أم انقلاب على القواعد، فراس الكساسبة، ونبيلة كردي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد: (55)، رمضان 1434هـ - يوليو 2013م، ص: (319).

ثانيًا: أنه رغم صدور المرسوم الملكي الكريم رقم: (م/126) وتاريخ: 1440/11/7هـ بالموافقة على إصدار نظام التجارة الإلكترونية، ثم صدور اللائحة التنفيذية للنظام، إلا أن المنظم لم يتناول مسؤولية الوسيط الإلكتروني تجاه موفر الخدمة والمستهلك، وهذا يشكل أيضًا مشكلة نظامية، فالمسائل التي عُني بها نظام التجارة الإلكترونية تتعلق بالمنصات الإلكترونية التي تؤدي دور الوساطة بين موفر الخدمة والمستهلك التي ترخص لها وزارة التجارة، وإصدار القواعد اللازمة لتنظيمها بما يعزز دور التجارة الإلكترونية ويحمي سلامة التعاملات بها وفقًا لنص المادة السادسة عشرة من النظام.

واكتفى المنظم بإلزام منصات الوساطة بواجبات تقوم بها باتجاه المنصة والمستهلك، والتي تتمثل في الآتي: (-نشر أحكام وشروط الاستخدام في مكان بارز.

- إبراز الحقوق والالتزامات.

- حذف أي محتوى مخالف.

- تعزيز الأمن السيبراني للمنصة، والالتزام بما تصدره الجهات المختصة، وسرعة التعامل مع الاختراقات.

- إيجاد آلية واضحة لتلقي الشكاوى ومعالجتها وسياسة تسوية المنازعات بين موفر الخدمة والمستهلك.

- طلب بيانات موفر الخدمة والمستهلك في المنصة.

- إشعار موفر الخدمة والمستهلك بأي تعديل يطرأ على الخدمات.

- الإفصاح عن بيانات موفر الخدمة ورقم سجله التجاري.

- الاحتفاظ ببيانات العقود بين موفر الخدمة والمستهلك وحفظها).⁽¹⁶⁾

ومن المشكلات النظامية والعملية المترتبة على هاتين المشكلتين: مشكلة تتعلق في تحديد طبيعة المسؤولية الناشئة بحق الوسيط

الإلكتروني عن خطأه، فالبعض قال بأنها مسؤولية عقدية، والبعض الآخر قال بأنها مسؤولية تقصيرية، وعلى النحو الآتي:

أ- تعتبر نظرية الفقيه الألماني اهرنج (نظرية الخطأ) من أول النظريات الفقهية التي بينت الطبيعة القانونية للوسيط الإلكتروني، حيث استندت هذه النظرية على مبدأ أن الشخص عندما يقوم بإجراء علاقة تعاقدية مع شخص آخر فإنه يقع عليه واجب والتزام وهو عدم ارتكاب أي خطأ من شأنه الإضرار بالطرف الآخر، ويتمثل هذا الخطأ بالقيام بأي فعل يتم من خلاله حمل التعاقد الآخر على أن يطمئن إليه والسير في التعاقد، فإن هذا التصرف يترتب التزام على عاتق هذا الطرف وهو ضمان صحة العقد الذي أبرمه، فإذا تبين عدم صحة هذا العقد أو بطلانه فإنه يجب إلزام المتعاقد الذي جاء البطلان من طرفه أن يقوم

(16) انظر: نظام التجارة الإلكترونية السعودي ولائحته التنفيذية.

بتعويض المتعاقد الآخر الذي اطمأن إلى العقد. شريطة أن يكون هذا المتعاقد حسن النية ولا يعلم علة البطلان مسبقاً. (17)

ويبين اهرنج أن التعويض في هذه الحالة يكون على أساس الضرر الذي لحق بالمتعاقد حسن النية نتيجة اعتقاده بصحة العقد (18)، أي أن المسؤولية تقوم على أنها مسؤولية عقدية وتم الإخلال بقواعد هذه المسؤولية، وعليه فإنه يجب التعويض للطرف المتضرر، وقد افترض اهرنج وجود عقد ضمني بين الطرفين من خلال الوسيط الإلكتروني، وهو أن يلتزم كل واحد منهم بصحة العقد الذي يبرمه.

أما الخطأ العقدي فينحصر في نظر اهرنج على قيام الوسيط الإلكتروني الذي جاء البطلان من جهته على التعاقد وكان يجب عليه أن يعلم بذلك، وحتى لو افترضنا عدم علمه بسبب البطلان فإن الواجب عليه أن يتحمل الضرر الذي أصاب المتعاقد الآخر حسن النية. (19)

ويرى الباحث أن الأخذ بهذه النظرية كأساس لمسؤولية الوسيط الإلكتروني يثير مشكلات تتمثل في أنه لا لزوم لوجود عقد ضمني من أجل بناء المسؤولية العقدية عليه، فمبدأ حسن النية هو المفترض في كل العقود وهو واجب عام يفرضه منطق التعامل بين الناس وهذا الواجب يقع على كل شخص يريد التعاقد، وأما بالنسبة للمسؤولية العقدية فمن أجل تطبيق أحكامها فإنه لا بد من وجود عقد صحيح منتج لآثاره النظامية حتى يمكن إثارة هذه المسؤولية.

كما أن نظرية الخطأ التي جاء بها اهرنج وأرجع فيها مسؤولية الوسيط الإلكتروني إلى العقد الضمني فإنه لا حاجة لها الآن، وذلك لوجود القواعد النظامية التي تنظم قواعد وأحكام نظرية الخطأ في أغلب الأنظمة.

ب- نظرية الوكالة كأساس لمسؤولية الوسيط الإلكتروني، وأول من دعا إلى هذه النظرية هو الفقيه الألماني (شورل) حيث قال: أن التعاقد عبر الوسيط الإلكتروني يفرض توكيلاً ضمناً للطرف الذي وجهت إليه الدعوة للتعاقد بأن يقوم باتخاذ كافة الأعمال التي تلزم لإبرام العقد، وإذا لم يتم إبرام العقد المنشود وتحقيق النتيجة التي كانت متوخاه بخطأ من الوسيط، فإنه يترتب على الوسيط أن يقوم بالتعويض على الطرف الآخر (الموكل) بكافة النفقات والمصاريف التي قام بإنفاقها بقصد تنفيذ الوكالة (العقد). (20)

ويرى الباحث أن هذه النظرية لا تصلح كأساس نظامي لمسئالة الوسيط الإلكتروني عن خطئه بصفته وكياً؛ وذلك أن عقد

(17) النظرية العامة للالتزامات الشخصية، ياسين الجبوري، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2008م، ص: (410).

(18) مصادر الالتزام في القوانين المقارنة، حمدي السيد، دار المسيرة، بيروت، 2018م، ص: (398).

(19) الوجيز في شرح القانون المدني الفرنسي والمقارن، محمد ناصر، منشورات الحلبي، بيروت، 2016م، ص: (487).

(20) الوجيز في شرح القانون المدني الفرنسي والمقارن، محمد ناصر، ص: (488).

الوكالة يفترض لقيامه اتفاق الطرفين وهذا الاتفاق لا يوجد ضمناً، وإذا عدل الموكل عن إيجابه فهذا يمنع قيام الوكالة المزعومة. ويمكن القول: أن قيام أحد الأشخاص بتوكيل لآخر من أجل القيام بعمل ما وبعد مضي فترة من الزمن يقوم بالتراجع عما طلبه، فإنه يحق للتوكيل في هذه الحالة الرجوع على الموكل بما تكبده من نفقات في سبيل تحقيق طلباته. ولقد جاءت المواد النظامية في نظام المعاملات المدنية السعودي متأثرة بنظرية الخطأ، فنصت المادة العشرون بعد المائة بأن: (كل خطأ سبب ضرراً للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض).

المبحث الثالث: الحلول المتعلقة بمشكلات تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية.

على ضوء العرض السابق لأبرز المشكلات النظامية وأبرز المشكلات العملية المتعلقة بمشكلات تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية، نأتي في هذا المبحث لنحاول إيجاد الحلول لهذه المشكلات، وتذليل العقبات التي تواجه الأطراف المتعاقدة، وتقليل من النزاعات بينهما في هذه المرحلة.

وسوف نقسم الحلول المقترحة لهذه المشكلات إلى حلول نظامية، وحلول اتفاقية بين الأطراف المتعاقدة، ونفصل الكلام فيها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الحلول النظامية:

أولاً: ضرورة أن يعالج المنظم السعودي في نظام المعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية الأحكام المتعلقة بالوفاء الإلكتروني.

ثانياً: ضرورة قيام المنظم السعودي بتعريف الوفاء الإلكتروني، وشروطه النظامية.

ثالثاً: ومن المهم أن يتم توثيق وتسجيل الوفاء الإلكتروني باللغة المحددة، سواء كان ذلك عبر البريد الإلكتروني أو نماذج عبر الإنترنت أو أنظمة التوقيع الإلكتروني المعتمدة. ويجب أن تكون اللغة مفهومة وواضحة لجميع الأطراف لضمان سير العملية بشكل صحيح وقانوني.

رابعاً: تحديد النطاق المكاني للوفاء الإلكتروني يتعلق بتحديد البلد أو المنطقة الجغرافية التي تنطبق فيها الأنظمة المتعلقة بالنقود الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية، ولا بد من النص على هذه المسألة في نظام المعاملات الإلكترونية.

خامساً: ضرورة النص في النظام على أنواع وطرق الوفاء الإلكتروني.

سادساً: ضرورة أن يتناول المنظم السعودي المسؤوليات الناشئة عن عدم الوفاء في نظام المعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية.

سابعاً: ضرورة معالجة أحكام الوسيط الإلكتروني من حيث طبيعته النظامية، وأساس مسؤوليته النظامية، وطبيعة علاقته بأطراف العقد، وطبيعة مسؤوليته وآثارها.

ثامناً: من الأهمية بمكان أن يتناول المنظم السعودي في نظام التعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية الأحكام المتعلقة بأهلية الوسيط الإلكتروني، وشخصيته النظامية، وهل له شخصية طبيعية، أم اعتبارية، وإبراز خصوصيتها التي يكتسبها من خصوصية التعاقد.

المطلب الثاني: الحلول الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدة.

للأطراف المتعاقدة أن يتفقوا على جميع المسائل الجوهرية والتفصيلية المتعلقة بالوفاء الإلكتروني، وحتى ولو لم ينص المنظم عليها طالما أنها لا تخالف النظام العام.

ومن الحلول الاتفاقية المقترحة للمشكلات المتعلقة بانعقاد العقد عبر الوسيط الإلكتروني:

أولاً: صياغة أحكام الوفاء الإلكتروني في اتفاق الأطراف بصورة مفصلة وواضحة منعا للنزاعات.

ثانياً: النص في العقد على وسائل وطرق الوفاء الإلكتروني.

ثالثاً: تضمين العقد الآثار المترتبة على الوفاء الإلكتروني، والمسؤوليات الناشئة في حالة عدم الالتزام بالوفاء.

رابعاً: تضمين العقد مسألة متى يعدُّ الوفاء الإلكتروني قد تم فعلاً.

خامساً: ومن الحلول كذلك، النصّ في العقد على آلية حل النزاعات المتعلقة بالوفاء الإلكتروني، وتسويتها وحلّها بالطرق الودية المناسبة.

سادساً: النص في العقد على أحكام الوسيط الإلكتروني وأساس الرجوع عليه بالمسؤولية عن خطأه في تنفيذ الالتزامات، وطبيعة الرجوع وعلاقته بالأطراف، والجزاء المترتبة على قيام المسؤولية.

الخاتمة:

1. وجود وسائل الأمان الفنية توفير الثقة بين أطراف التعامل ويضمن فعاليتها الأكيدة كوسيلة من وسائل الدفع التي تيسر التجارة الإلكترونية
2. أن فكرة النقود الإلكترونية أو الافتراضية من تيسير للتجارة عبر الوسيط الإلكتروني، فإن هذه التقنية لا تخلو من المشكلات النظامية والعملية، فمن ناحية، فإن حائز هذه النقود الإلكترونية ليس في مأمن من حادث فني يترتب عليه مسح ذاكرة جهازه، وهنا سوف يفقد كل نقوده التي بحافظة النقود الإلكترونية دون رجعة، ومن ناحية أخرى فإنه في حالة إفلاس من أصدر هذه النقود الإلكترونية، فإن العميل يتعرض لخطر عدم استرداد قيمة الوحدات التي لم يستعملها بعد، كما يتعرض التاجر لخطر عدم استيفاء الوحدات التي حولها له العميل.
3. أن المنظم السعودي لم يبين في النظام الطبيعة النظامية للوسيط الإلكتروني في علاقته بأطراف التعاقد، فهل هو وكيل إلكتروني عن الأطراف، أم أنه وكيل ذكي، وهل له شخصية نظامية، أم أنه مجرد أداة اتصال.
4. أنه رغم صدور المرسوم الملكي الكريم رقم: (م/126) وتاريخ: 1440/11/7هـ بالموافقة على إصدار نظام التجارة الإلكترونية، ثم صدور اللائحة التنفيذية للنظام، إلا أن المنظم لم يتناول مسؤولية الوسيط الإلكتروني تجاه موفر الخدمة والمستهلك
5. أن المسؤولية القائمة على الخطأ العقدي لا تصلح كأساس نظامي لمساءلة الوسيط الإلكتروني عن خطئه بصفته وكيلًا؛ وذلك أن عقد الوكالة يفترض لقيامه اتفاق الطرفين وهذا الاتفاق لا يوجد ضمناً، وإذا عدل الموكل عن إيجابه فهذا يمنع قيام الوكالة المرعومة.
6. ضرورة أن يعالج المنظم السعودي في نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية الأحكام المتعلقة بالوفاء الإلكتروني
7. ضرورة النص في النظام على أنواع وطرق الوفاء الإلكتروني.
8. ضرورة أن يتناول المنظم السعودي المسؤوليات الناشئة عن عدم الوفاء في نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية.
9. ضرورة معالجة أحكام الوسيط الإلكتروني من حيث طبيعته النظامية، وأساس مسؤوليته النظامية، وطبيعة علاقته بأطراف العقد، وطبيعة مسؤوليته وآثارها.

المراجع:

1. استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية - دراسة قانونية مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته، أحمد قاسم فرح، مجلة المفكر، المجلد الثالث عشر العدد (2)، يناير (2018م).
2. الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين- دولتا الكويت والإمارات أمثوذجًا- دراسة تحليلية، أحمد مصطفى الدبوسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة: (8) ملحق خاص، العدد: (8)، ربيع الثاني/جمادى الأولى 1442هـ - ديسمبر 2020م.
3. أنظمة الدفع والسداد الإلكتروني، يونس عرب، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مصر، العدد الثالث، 2016م.
4. البنوك الخلوية، التجارة الخلوية، المعطيات الخلوية، ثورة جديدة تنبئ بانطلاق عصر ما بعد المعلومات، يونس عرب، منشورات نقابة المحامين الأردنيين، 2018م.
5. التعاقد الإلكتروني في القانون المصري، محمد أمين الرومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014م.
6. التعاقد الإلكتروني وإشكالاته، فاروق محمد أحمد الأباصيري، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مصر، العدد الثالث، 2018م.
7. تقنية الوكيل الإلكتروني في مجال إبرام العقود الإلكترونية، قويعي بلحول، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد: (11)، جوان 2016م.
8. الحماية المدنية لرضا المستهلك في التعاقد الإلكتروني- دراسة في قانون التجارة الإلكترونية الجزائري، عدو حسين، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغيليزان، المجلد: (7)، العدد: (1)، 2018م.
9. دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، شريف غنام، دار الجامعة الجديدة، 2012م.
10. العقود الإلكترونية، عبد الفتاح بيومي حجازي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2015م.
11. مصادر الالتزام في القوانين المقارنة، حمدي السيد، دار المسيرة، بيروت، 2018م.
12. نظام التجارة الإلكترونية السعودي ولائحته التنفيذية.
13. النظرية العامة للالتزامات الشخصية، ياسين الجبوري، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2008م.

14. والإطار القانوني للوكيل الإلكتروني في المعاملات التجارية وفق النظام السعودي، عبدالرحمن بن خالد العبدالكريم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، المجلد الأول، سبتمبر 2021م، السنة الرابعة.
15. الوجيز في شرح القانون المدني الفرنسي والمقارن، مُجد ناصر، منشورات الحلبي، بيروت، 2016م، ص: (487).
16. الوسيط الإلكتروني بين الشخصية الاعتبارية ومجرد اعتباره أداة اتصال، خضير عباس مشعان، مجلة الجامعة العراقية، العدد (50/ج1).
17. الوفاء الإلكتروني بطريق البنوك الإلكترونية، مُجد الشامات، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 2009م.
18. الوفاء الإلكتروني، مُجد أبو الهيجاء، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2013م.
19. الوكيل الإلكتروني آلية حديثة للتعبير عن الإرادة، قلواز فاطمة الزهراء، ورباحي أحمد، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، المجلد: (6)، العدد: (1)، جوان-2020م.
20. الوكيل الإلكتروني في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الجزائرية والفلسطينية، لخضر راجحي، وميرفت مُجد حبايبة، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: (4)، العدد: (1).
21. الوكيل الإلكتروني مفهومه وطبيعته القانونية، آلاء يعقوب النعيمي، ورقة علمية في مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية - الحكومة الإلكترونية).
22. الوكيل الذكي من منظور قانوني تطور تقني محض أم انقلاب على القواعد، فراس الكساسبة، ونبيلة كردي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد: (55)، رمضان 1434هـ - يوليو 2013م.